

الأخ العنصر يؤكد خلال ندوة حول موضوع «الجهوية المتقدمة رافعة للتنمية المستدامة»:

تحرية الجهوية المتقدمة عززت المكتسبات التي حققها المغرب في مسار الإصلاحات



الرباط/ متابعة

قال الأخ محند العنصر، رئيس مجلس جهة فاس-مكناس، أول من أمس الثلاثاء بفاس، إن اختيار تنظيم هذه الندوة العلمية بعد مرور سنتين ونصف على الانخراط في الجهوية المتقدمة، يرتبط أساسا بلمسة أبعاد هذه التجربة التي تمثل توجها حداثيا يروم إعادة هيكلة التنظيم الترابي للمغرب وحث بنائه وتديبه عبر إرساء نمط جديد للحكومة الترابية.

وأضاف الأخ العنصر في ندوة تناولت موضوع «الجهوية المتقدمة رافعة للتنمية المستدامة» أن هذه التجربة عززت إلى حد كبير المكتسبات التي حققها المغرب في مسار الإصلاحات السياسية وتوطيد أسس مقاربة جديدة في البناء المؤسساتي وتكريس التنمية الترابية، وأضحت، بمقتضاها، الجهات شريكا ترابيا ومخاطبا رئيسيا للدولة في الكثير من القضايا ذات الارتباط الوثيق بالتنمية المستدامة.

وذكر بأن مجلس جهة فاس-مكناس عمل، بتنسيق مع ولاية الجهة والعمالات والأقاليم التابعة لها والجماعات الترابية والمصالح اللامركزية

على إعداد برنامج التنمية الجهوية بغية تحسين الجاذبية الاقتصادية ودعم القطاعات المنتجة وإنعاش التشغيل وتنميين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها والنقل من العجز الاجتماعي والتفاوتات الترابية، مبرزا، في هذا الصدد، أن المشاريع التي تم اقتراحها في إطار هذا البرنامج في الفترة الممتدة ما بين 2016 - 2021 تقارب 192 مشروعا بتكلفة مالية تناهز 33 مليار درهم.

وفي نفس السياق، أجمع ثلث من الخبراء على أن الجهة أضحت فاعلا أساسيا ومحوريا في رسم السياسات التنموية، وأضافوا في الندوة المنظمة بمبادرة من مجلس جهة فاس-مكناس، أن الجهة أصبحت، بفضل الدستور الجديد والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات، لها مكانة متميزة لوضع مخططات واستراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الأثنية والمستقبلية بكافة المناطق، وفق منهج تدبير تشاركي قائم على التعاون بين مختلف المتدخلين.

وأبرز المشاركون أن المغرب شهد، منذ صدور دستور 2011، منعطفها هام في المسار السياسي والديمقراطي والتنموي، وذلك بفضل الإرادة السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي دعا إلى اعتماد جهوية متقدمة كخيار استراتيجي يروم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الندمجة والمستدامة بمجموع تراب المملكة.

ولتمكين الجهة من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها بشكل فعال أكد الخبراء أن القانون التنظيمي للجهات مكن الجهة من أدوات العمل، تتمثل أساسا في هيكلة إدارة الجهة وإحداث الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع والموارد المالية الكفيلة بتنفيذ برامجها، بالإضافة إلى التنصيب على إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الضرورية.

جدر الإشارة إلى أن المشاركون في هذا اللقاء العلمي الذي حضره والي جهة فاس مكناس وعمال الأقاليم التابعة للجهة وأساقفة جامعيون وخبراء اقتصاديون ورؤساء الجماعات الترابية، ناقشوا مجموعة من المحاور منها «التنمية الجهوية في إطار النموذج الاقتصادي»، و«شروط ورهانات وخطبات الإقلاع الصناعي في جهة فاس-مكناس».

خلال استقباله للأخ الأعرج رئيس الوزراء الفلسطيني يشيد بجهود جلالة الملك في الدفاع عن مدينة القدس



أثنى رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، بجهود جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن المدينة المقدسة، كما نوه الحمد الله، خلال استقباله، أول من أمس الثلاثاء، بمقر رئاسة الوزراء برام الله، وزير الثقافة والاتصال، الأخ محمد الأعرج، بعمق العلاقات الثنائية المتميزة وبمواقف المملكة في المحافل الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة.

وفي هذا الصدد، قدم الحمد الله، شكره للأخ الأعرج الذي أعرب عن استعداد المغرب لجديد الاتفاقيات الثقافية الثنائية، وتدريب الموارد البشرية الفلسطينية والاستفادة من الخبرة المغربية في هذا المجال.

وجدد رئيس الوزراء الفلسطيني، خلال هذا اللقاء الذي حضره سفير المغرب بفلسطين، محمد الحمزاوي، ووزير الثقافة الفلسطيني، إيهاب بسيسو، تأكيده على أهمية زيارات الوفود العربية لفلسطين، معتبرا أنها «تشكل دعما معنويا لصدوم أبناء شعبنا وحثيا لعراقيل الاحتلال».

وكان الأخ الأعرج والوفد المرافق، قد استقبل من قبل وزير الثقافة الفلسطيني لدى زيارته إلى مقر المكتبة الوطنية الفلسطينية، التي تحتضن فعاليات معرض فلسطين الدولي الحادي عشر للكتاب.

وخلال هذا اللقاء، قدم بسيسو شرحا وافيا لوزير الثقافة والاتصال عن أروقة المعرض والأجنحة الرسمية وشبه الرسمية، وعن جناح «فلسطين في معرضي صور «القدس تنتصر»»، و«عيون عربية».

وثنم الوزير الفلسطيني زيارة الأخ الأعرج لمعرض فلسطين الدولي للكتاب، مشددا على أن هذه الزيارة «تعكس العلاقات المتميزة ما بين فلسطين والمغرب الشقيق على كافة الأصعدة».

وقال بسيسو في كلمة بالمناسبة، إن زيارة وزير الثقافة في المملكة المغربية لفلسطين، لها بالغ الأثر في تعزيز صمود شعبنا على أرضنا، وتعزيز روح الإرادة والأمل والعمل نحو المستقبل وهي بمثابة رسالة ود ومحبة من المغرب إلى فلسطين التي تكن للمملكة المغربية قيادة وشعبا كل التقدير والمحبة.

في معرض جوابه على سؤالين شفويين بمجلس النواب

الأخ أوحلي يكشف طريقة تدبير صندوق التنمية القروية ويستعرض استراتيجية الوزارة للحد من ظاهرة الرعي الجائر

بمشاكل هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم تهدد السلم الاجتماعي بمجموعة من المناطق القروية للمملكة عبر الخلافات المتكررة التي تنشأ بين الرحل وساكنة مناطق العبور أو المقصودة للرعي، فضلا عن كونها تشكل خطرا جادا في وجه استدامة الموارد الرعوية لهذه المناطق. مضي قائلا: «إن الوزارة أعدت أكثر من دراسة لتشخيص أمثل للظاهرة وإيجاد الحلول الكفيلة بتنظيم تنقلات القطعان مع الحرص على تقديم الإجابات الضرورية والملحة لانتظارات ساكنة هذه المناطق الرعوية».

وأضاف الأخ أوحلي أن الوزارة ستعمل على تفعيل عمل لجان المراعي إن على المستوى الوطني أو الجهوي وذلك لضمان حكمة جيدة في تدبير الأراضي الرعوية ومختلف المناحي المرتبطة بالتوازي مع مسار استكمال الترسانة القانونية، مع إعداد برنامج وطني متكامل وطموح يرمي إلى تنمية المراعي وتنظيم ظاهرة الترحال يشمل 49 مليون هكتار من المراعي أي ما يعادل 79% من مجموع مساحة الأراضي الرعوية بالمملكة ويشمل 6 جهات هي الشرق، درعة تافيلالت، سوس ماسة، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء والداخلية وادي الذهب، داعيا إلى تضافر جهود مختلف الفعاليات بمافيهما تنظيمات مهنية للكسابة إلى أعمال القانون وتنزله السليم على أرض الواقع.

مارس وأبريل 2018 وتفويض ما مجموعه 773 مليون درهم للفائزين على إجاز المشاريع ميدانيا فيما يتم حاليا تفويض ما مجموع 887 مليون درهم.

وفي معرض جوابه على سؤال شفوي حول «الرعي الجائر بعدد من أقاليم المملكة»، قال كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، إن وزارة الفلاحة، وفي إطار إستراتيجية مخطط المغرب، تعمل على المواجهة بين التدخل التنظيمي والتنموي لتوفير الرعي للماشية.

وأوضح الأخ أوحلي أنه تم إصدار القانون رقم 13-11 المتعلق بالترحال الرعوي ونهية تدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية كإطار جديد يستجيب ويتماشى مع التحولات العميقة التي عرفتها الأراضي الرعوية ويمكن من تفنين الظاهرة وخلق آليات جديدة تساهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية وتشجيع الكسابة وتنظيماتهم المهنية على الانخراط الفعلي في تطوير المجال الرعوي بما يضمن تحسين ظروف الإنتاج وعيش الساكنة المحلية ومواجهة سنوات الجفاف، مشيرا أيضا إلى استكمال مسطرة المصادقة على النصوص التطبيقية المتعلقة بالظاهرة بالمصادقة على آخر مرسوم في 19 أبريل 2018.

وبعد أن أبرز الأخ أوحلي، أن الوزارة واعية



العمل الخاص بسنة 2018 من طرف اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، خلال شهرين من شهرين من نفس السنة، بغلاف مالي بلغ 7,36 مليار درهم والتوقيع على عقود البرامج الجهوية الخاصة به خلال شهري

برنامج العمل الخاص بسنة 2017 من طرف اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بقيمة إجمالية بلغت 8,31 مليار درهم، والشروع في إجاز برنامج العمل لسنة 2017 منذ غشت من نفس السنة، وبرنامج

صليحة بجراف

أكد الأخ حمو أوحلي، كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، مساء الإثنين الماضي بالرباط، أن طريقة تدبير صندوق التنمية القروية، تعرف اليوم، تحولا نوعيا لتصبح أكثر فعالية في الأداء وأكثر مجالية من حيث إدماج البعد المحلي الترابي كمبرك أساس سواء في اقتراح أو تنفيذ المشاريع.

وقال الأخ أوحلي في معرض رده على سؤال شفوي حول «حصيلة صندوق التنمية القروية»، تقدم به فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، «لقد تم الشروع في تنزيل «برنامج تقليص الفوارق الجالية والاجتماعية بالوسط القروي» الذي يهيم الفترة الممتدة ما بين 2017-2023، بغلاف مالي يناهز 50 مليار درهم»، موضحا أن محاوره الأساسية تركز أساسا على بناء الطرق وفتح وتهئية المسالك القروية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وربطها بشبكة الكهرباء، وتأهيل مؤسسات قطاعي الصحة والتعليم.

وبعد أن سجل الأخ أوحلي أنه تم تخصيص كل اعتمادات الصندوق لفائدة هذا البرنامج، مشيرا على أنه سيساهم في تمويله بما مجموعه 10,5 مليار درهم، ذكر أيضا بالمصادقة على